*البدل في الأساليب العربيَّة، وبعض نصوص البدل في (الكتاب)*

*بحث في النحو*

*إعداد/ فاطمة السيد العشرى*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*fatma.alsayed@mediu.ws*

**خلاصة—هذا البحث يبحث في البدل في الأساليب العربيَّة، وبعض نصوص البدل في (الكتاب).**

*الكلمات المفتاحية: البدل، الترتيب، التراخى.*

# ***المقدمة***

معرفة أسس البدل في الأساليب العربيَّة، وبعض نصوص البدل في (الكتاب)، البدل يكون المبدل منه فيه بمثابة التوطئة، أو بمثابة التمهيد، وأن هناك فائدة، صحيح أن النحاة قالوا بقول ابن مالك: التابع المقصود بالحكم بلا. وفيها يقول السيرافي، في قول النحويين: إن المبدل منه في نية المطروح: اعلم أن البدل إنَّما يجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه. وهذا لأن السيرافي على طريق سيبويه، يعلق على (الكتاب)، ويشرح بعض عباراته، فيقول سيبويه: ثم يبدل مكان. ما كانت كلمة: مكان، لتغيب عن السيرافي. فهو يقول: اعلم أن البدل إنَّما يكون في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه.

1. *المقالة*

المراد بهذا العنوان الطويل كلمة واحدة هي: البدل. وفي (الكتاب) كذلك نجد عنوانًا وسطًا، وقد سبق لنا أن ذكرنا أن عنوانه كان: هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى. وقد نجد عنوان الباب كلمة أو كلمتين، كما في قوله: هذا باب التصغير، عنوان أشبه ما يكون بعناوين المعاصرين الذي يحبون الاختصار أحيانًا.

والعنوان دليل على المعنون، أولًا: في كل الأبواب يقول سيبويه: هذا. والتعبير باسم الإشارة يدل على استحضار الصورة، والصورة ليست غائبة حتى تستحضر، وإنما هو يلفت الأنظار، هذا باب, اقرأ: إن أعربتَه مفعولًا به لفعل محذوف تقديره اقرأ هذا. هذا باب، اقرأ هذا. أو هذا: مبتدأ، وباب: خبر. على ما هو الأوضح والأولى. باب من الفعل، ماذا يقصد سيبويه بقوله: باب من الفعل؟

إن النحاة من بعد سيبويه لم يقولوا في البدل: باب من الفعل. إنَّما قال ابن مالك، مثلًا:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| التَّابِعُ المَقصُودُ بِالحُكمِ بِلاَ | \* | وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلاَ |

مباشرة نتأمل سيبويه وهو ينبني كلامه على الفعل. الفعل في (الكتاب) له شأن عظيم. وكأن سيبويه -وهو الذي سبق المعاصرين من أجيالنا بأكثر من ألف ومائتي عام- يقول ما قاله أحد الباحثين المعاصرين: النحو نظرية العامل. وبعض الباحثين المعاصرين: العامل في النحو العربي. سبق سيبويه أولئك جميعًا؛ فركز اهتمامه، ولفت الأنظار إلى شيء خطير هو الفعل، وكأني بهذا العنوان يفتح جوانب من الموضوع؛ لأن النحاة من بعد سيبويه حين أرادوا أن يعرفوا البدل، كما قال ابن مالك: مقصود بالحكم. والحكم هو: الفعل أو ما يشبه الفعل. لكن الفعل هو الأساس هو حجر الزاوية، كما يقول الذين يحبون أو يطيب لهم أن يعبروا بالزوايا. بناه على الفعل؛ لأن الفعل عامل، ولأن العمل هو الأصل.

إذن سيبويه بدأ بالأساس؛ بدأ بالعامل، وأصل العمل للفعل، وقال: يستعمل، لا مجال هنا ليلغى؛ لأن الموضوع في البدل، والبدل مقصود بالحكم، وما دام هناك حكم، فلا بد من عملية الاستعمال، يستعمل في الاسم، مع أنه قد يرد أن البدل يكون بدل فعل من فعل: {ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ} [الفرقان: 68-70] يضاعف: بدل من يلق. يلق أثامًا: يضاعف. إلا أن الكلام له مراتب.

ثم آثر سيبويه أن يبدأ بعد ذلك حين أراد أن يطنب العنوان، وأن يشرح العنوان؛ فجاء بـ "ثم"، هو لم يقل: هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم؛ فيبدل مكان ذلك الاسم، وإنما قال: ثم أنت إذا أردت أن تُعد بحثًا في ثم في هذا السطر. لا أقول أن تعد بحثًا في "ثم" في اللغة العربية؛ من إفادتها الترتيب ومن: ثَم، وفتح الثاء واختلاف المعاني، إلى غير ذلك. لا أقول: في هذا السطر؛ لخرجت ببحث قيم، وإن كان في أوراق معدودة، ما خلاصة هذا البحث الجيد الذي يمكن أن يعد في ظلال قول سيبويه: ثم؟

أولًا: ثم تدل على الترتيب، وتدل على التراخي، إذن الترتيب موجود. ومعنى الترتيب هنا: أن يذكر الفعل ثم الفاعل مثلًا ثم البدل. يعني: لا يتقدم البدل على المبدل منه.

إذن ثَم في عبارة سيبويه فيها معنى الترتيب الإسنادي الذي فيه يكون الفعل مسندًا إلى فاعله. جاء عبد الله، هذا أصل، ثم تقول: أخوك على هذا النحو. ما الإعراب المنوط بك؟

حين تقول: حضر، هذا فعل ماض مبني على الفتح، وقد نبهتك إلى أن الماضي دائمًا مبني على الفتح، وعبد الله: فاعل مرفوع، ولفظ الجلالة مضاف إليه، وأخوك: بدل مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة. والكاف: مضاف إليه مبني في محل جر، أأنت تمضي على هذا المنوال والترتيب، أم أن هناك ترتيبًا آخر؟

لا، هذا هو منوال الترتيب: الفعل ثم الفاعل ثم البدل. فهذه فائدة من فوائد ذكره ثم.

ثم تأتي الفائدة الثانية المستفادة من التراخي في ثَم، ومن التراخي في الإتيان بالبدل من استقراء كلام العرب.

إذن البدل يكون المبدل منه فيه بمثابة التوطئة، أو بمثابة التمهيد، وأن هناك فائدة، صحيح أن النحاة قالوا بقول ابن مالك: التابع المقصود بالحكم بلا. وفيها يقول السيرافي، في قول النحويين: إن المبدل منه في نية المطروح: اعلم أن البدل إنَّما يجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه. وهذا لأن السيرافي على طريق سيبويه، يعلق على (الكتاب)، ويشرح بعض عباراته، فيقول سيبويه: ثم يبدل مكان. ما كانت كلمة: مكان، لتغيب عن السيرافي. فهو يقول: اعلم أن البدل إنَّما يكون في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه.

ثم قال: كأنه لم يذكر، وقول النحويين: إن التقدير فيه، تنحية المبدل منه، ووضع البدل مكانه، ليس على معنى إلغائه وإزالة فائدته، بل على أن البدل قائم بنفسه، غير مبين للمبدل منه، تبيين النعت للمنعوت. وأوضح دليل على أنه مراد، أي: الاسم الذي أسند إليه الفعل، ثم بدا للمتكلم أن يضع مكان هذا الاسم اسمًا آخر، الدليل على أنه ليس مطروحًا بالكلية، ما ذكره السيرافي حيث قال: إذ لو كان على الإلغاء؛ لكان نحو قولك: زيد رأيت أباه عمرًا. في تقدير: زيد رأيت عمرًا. وهذا فاسد -هذا كلام السيرافي- يعني: أنت تقول: زيد: مبتدأ، ورأيت: فعل وفاعل، أباه -أي: أبا زيد- فمعنى ذلك أنك أردت أن تقول: أنا رأيت أبا زيد المسمى عمرًا.

في الصناعة النحوية، أنت تقول: أبا: مبدل منه، والمبدل منه يتبعه البدل، والبدل: اسمه عمرًا على الحكاية، إذا كان -كما يقول النحويون- المبدل منه في نية الطرح النهائي المطلق، يعني: كأنك تقول له: سافر إلى غير رجعة، وجودك كلا وجود، وإنما نعني: ما بعدك، إنَّما نعني عمرًا، فمعنى ذلك أنك تقول: زيدٌ رأيت عمرًا. يعني: حين تحذف كلمة أباه، التي تساوي المبدل منه، ماذا تقول؟

قال السيرافي: أبو الحسن إذ لو كان على الإلغاء لكان نحو قولك: زيد رأيت أباه عمرًا في تقديري، زيد رأيت عمرًا، وهذا فاسد، أي: لا يوجد تركيب في العربية يمكن أن يكون زيد رأيت عمرًا، بحذف المبدل منه؛ فدل ذلك على أن وجود المبدل منه ضروري في بعض التراكيب فهو لذكره فائدة. وسوف يأتي فيه كلام كثير حين نأتي إلى العلامة الرضي في (شرح الكافية) في التطبيقات.

إذن بدا للمتكلم أن يأتي باسم آخر، وهذا البداء ليس بالضرورة أن يكون غلطًا، أو أن يكون نسيانًا، أو قد يبدو له أن يوضح مبهمًا؛ ولذلك اشترك البدل وعطف البيان في هذا، قال: ثم يبدل مكان ذلك الاسم، اسم آخر. قال: فيعمل فيه كما عمل في الأول. يعني: كأن البدل التابع لما قبله، إن كان ما قبله مرفوعًا كان البدل مرفوعًا، وإذا كان ما قبله منصوبًا كان البدل منصوبًا، وإذا كان ما قبله مجرورًا كان البدل مجرورًا. معنى ذلك: أن الفعل هو الذي عمل الرفع في المبدل منه، وفي البدل.

ومعنى على نية تكرار العامل: أنك حين قلت: حضر عبدُ اللهِ أخوك. كأنك قلت: حضرَ عبدُ اللهِ حضرَ أخوك. ماذا قلت؟

قلتَ: حضر عبدُ الله، ثم ثنيت، وسوف يأتي التعبير بثنيت في (الكتاب) بعد قليل. سوف نعرفه بعد. ثم ثنيت كأنك أسندت مرتين: أسندت الحضور إلى عبد الله، وأسند الحضور إلى أخوك. ومعلوم أن عبد الله هو أخوك، وأن أخوك هو عبد الله. هكذا على الحكاية.

إذن في عنوان سيبويه بحوث، حتى إذا ما عدت إليه قلت: إن الرجل أطال فأفاد، إن له مغزى من الإطالة، قال: هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم -وكان في قمة الذكاء- حين قال: يستعمل في الاسم. ولم يقل: يرفعه، ولم يقل: ينصبه. فكل ذلك جائز، إذا استقرأت أساليب البدل، كل ذلك جائز، قد يأتي البدل مرفوعًا، ويدل ذلك على أن المبدل منه لا بد أن يكون مرفوعًا، وقد يأتي منصوبًا، ومعنى ذلك أنه لا بد أن يكون المبدل منه منصوبًا، وقد يأتي مجرورًا، وهكذا. وبدأ بالاسم؛ لأنه الأساس في البدل، لا يأتي بدل الجملة من الجملة، ولا بدل الفعل من الفعل إلا بعد أن يذكر بدل الكل من الكل، ثم يقول سيبويه: ثم؛ وهذه كما قلت: تفيد الترتيب والتراخي، والترتيب: أن تبدأ بالفعل ثم بالفاعل ثم بالمفعول إن أردت، ثم بالبدل من أيهما، أي: من الفاعل أو من المفعول.

ثم يبدل مكان ذلك الاسم -وهو الاسم الذي استعمل فيه الفعل يعني: أردت أن تستعمل الفعل فيه، كأنك استدعيته، وكأنك قلت له: تعال ارفع -مثلًا- هذا الاسم، فلما رفعه قلت له: أرجوك ارفع ما بعده ليزيل إبهامه أو ليزيد بيانه، أو لأني أخطأت فيه، فارفع ما بعده؛ لأنه هو الذي كان ينبغي أن تسند إليه. حضر عبدُ الله. إذا كان عبد الله هو الذي لم يأت لم يحضر، وإنَّما حضر زيد، فسبق اللسان إلى الغلط، وجاء الصحيح بعده، فأخذ حكمه فكأن الإسناد حدث إلى عبد الله من قبيل السهو والخطأ.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ